

العنوان:	حظر إستخدام القوة في العلاقات الدولية بين شرعية النص ومشروعية الضرورة
المصدر:	مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية
الناشر:	جامعة عنابة
المؤلف الرئيسي:	الطاهر، رياحي
المجلد/العدد:	ع38
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2014
الشهر:	يونيو
الصفحات:	193 - 212
رقم MD:	745744
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex, AraBase
مواضيع:	السياسة الخارجية، العلاقات الدولية، المنظمات الدولية، حقوق الإنسان، مستخلصات الأبحاث
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/745744

حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية: بين شرعية النص ومشروعية الضرورة

الطاهر رياحي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة محمد الشريف مساعديه - سوق أهراس

ملخص:

إن استخدام القوة في العلاقات الدولية هو انتهاك خطير للقواعد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، إلا ما استثني صراحة بموجب النصوص القائمة فيما تعلق بالدفاع المشروع أو في إطار ما يقره مجلس الأمن لدواعي حفظ السلم والأمن الدوليين. في الآونة الأخيرة، تعالت أصوات تنادي بوجوب الاعتراف بحالات أخرى - وحيثها في بعض الأحيان - يمكن فيها اللجوء إلى استخدام القوة وهي المسألة التي تتعارض مع صريح قواعد وضمائم ميثاق الأمم المتحدة ويتعلق الأمر بمكافحة الإرهاب الدولي، التدخل لدواعي إنسانية، والحروب الوقائية. يتناول هذا المقال عرض حال محين لمبد حظر استخدام القوة بين موجبات القانون الدولي والممارسة الدولية. الكلمات المفتاحية: حظر، القوة، العلاقات الدولية.

Résumé

Le recours à la force dans les relations internationales est une violation grave des règles établies par la Charte des Nations Unies, hormis les cas liés à l'exercice du droit naturel de la légitime défense, ou selon une résolution injonctive du conseil de sécurité des nations Unies. De nos jours, un mouvement milite assidument pour convaincre de la pertinence d'autres faits susceptibles de justifier l'usage de la force, s'agissant de lutte contre le terrorisme international, l'intervention humanitaire, et la guerre préventive. Cet article présente une étude actualisée du principe de l'éviction de l'utilisation de la force, entre les exigences du droit international et la pratique des Etats.

Mots clés : Force, Eviction, Eviction, Internationale, Guerre.

Abstract

The recourse to force in international relations is a grievous violation of the rules established by the United Nations Charter, unless for self-defense, or when it is decided by a Security Council resolution. Nowadays some claims are militating to convince about the worthiness of some facts which would justify the use of force, and it is about fighting international terrorism, humanitarian intervention, and preventive war. The present study attempts to bring up to date the principle of the prohibition of the use of force as it is consecrated in the international law and the international States practice.

Keywords: Recourse to force, prohibition, the United Nations charter international terrorism

المقدمة:

قد يتبادر إلى الأذهان من خلال العنوان تساؤل حول مكانة الأخلاق في القانون بصفة عامة والقانون الدولي بصفة أخص، وهو تساؤل يمكن أن يكون مجافيا للواقع متى علمنا أن القانون الدولي هو قانون الدول في الأساس وأن هذه الأخيرة لا تكثر إلا بالمصالح وتبادل المنافع دون أن يكون للأخلاق دور في إدارة هذه العلاقات.

مع ذلك فإن ميثاق الأمم المتحدة لا يخلو من الإشارات التي تحث على تهذيب العلاقات الدولية وبيث فيها نوعا من الأخلاقيات والمبادئ التي هدف الميثاق انطلاقا منها إلى خلق الظروف وإرساء الضوابط الضرورية التي تضمن تحقيق العدل، وأن القانون الدولي يدعم القواعد التي تمكن من العيش المشترك عن طريق: "الأخذ بالتسامح والعيش معا في سلام وحسن الجوار"^(١). ومن ثم كون الميثاق

قد خلق تلازما وتفاعلا بين مفهومي العدالة والسلم بحيث تتحقق العدالة بتحقيق السلم، ويتحقق السلم بتحقيق العدالة، وفي هذا السياق يعرف الفقيه "ليون بورجوا Léon BOUR GEOIS" السلم بقوله: "السلم هو الزمن الذي يدون فيه القانون" (٢). لكن سرعان ما فقد هذا التعريف زخمه مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، وعجز عصبة الأمم عن الحيلولة دون نشوب الحرب العالمية الثانية حتى النظام الذي اجتهدت منظمة الأمم المتحدة من أجل إرسائه قد آل إلى حالة الجمود والتحييد بفعل الحرب الباردة عن طريق تضاعف الأزمات المسلحة في مدار الكتلتين في آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا. أما اليوم فهذا النظام بات يعاني أزمة أخرى بفعل الفوضى الدولية، واللجوء إلى استخدام القوة خارج الإطار الأممي بموجب قرارات أحادية الجانب كقرار الولايات المتحدة احتلال العراق ٢٠٠٣ (٣)، أو قرار فيدرالية روسيا غزو جمهورية جورجيا ٢٠٠٨ وتفكيك هذه الدولة بفعل استقلال كل من إقليمي أبخاسيا و أوسيتيا الجنوبية عنها (٤).

فهذه الممارسات المجانية لمبادئ الأمم المتحدة إذا ما تكرست فإن من شأنها أن تجرد القانون الدولي من أهدافه لسامية ليرجع شيئا فشيئا نحو حالة الطبيعة التي لازمته في بدايته على أن القوة والبأس هما الوجه الطبيعي أو الفطري للقانون حيث كان قرار الحرب هو أحد مظاهر اختصاصات الدولة صاحبة السيادة (٥).

فستون سنة بعد إنشاء الأمم المتحدة، كانت كافية لإثبات هشاشة الإطار القانوني الذي حاولت المنظمة تشييده وكانت هذه المدة مهمة أيضا لإثبات طبيعته المتفردة والضرورية، إذ لا يمكن تعويضه أو تجاوزه. هذا الإطار القانوني الذي يجمع وتلتف حول مبادئه وأهدافه ما يناهز ١٩٠ دولة، يستمد كافة أحكامه من قاعدة حظر اللجوء إلى القوة.

هذا ويستمد الموضوع أهميته الخاصة من انتشار بؤر النزاعات المسلحة التي ما تكاد أن تحمد في منظمة من العالم حتى تنشب في منطقة أخرى، فإذا كان قرار الحرب يتسم بالشرعية في أغلب الأحيان وفق ما يقضي به ميثاق الأمم المتحدة، فإن مخاطر الوقوع في عدم الشرعية واردة متى اتصل الأمر بانتهاكات قواعد القانون الدولي الإنساني خاصة إذا طال أمد النزاع، فضلا عن تبعات عدم الاستقرار (٦) أو تفكك الوحدة السياسية في الدول التي لحقها التدخل العسكري (٧).

وعليه تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على بعض جوانب مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية وفق النصوص الدولية ذات العلاقة، وكذلك على بعض الممارسات الدولية التي تم فيها اللجوء إلى استخدام القوة وأثبتت وجاهة خاصة. وفي الأخير نسجل أن الإطار الدراسي لمبدأ حظر استخدام القوة قبل كل شيء يأخذ بالحسبان فكرة أن هذا المبدأ يندرج في صميم العلاقات الدولية بين الدول صاحبة السيادة حصرا وهو في ذلك مؤطر بقواعد قانونية مستقرة واضحة، أما مستجدات المجتمع الدولي المعاصر فإنها ما لبثت تكشف من جهة عن وجود كيانات وتنظيمات جديدة تنشط على المستوى الدولي والمقصود هنا هو حركات التحرر الوطني، والتنظيمات الإرهابية الدولية، ومن جهة أخرى عن وجود وقائع مادية ذات الامتدادات الدولية كالتدخل الإنساني والحروب الاستباقية، وقد أثبتت الممارسة الدولية بشأنها جميعا وفي العديد من المناسبات أنها كانت وراء استخدام القوة خارج شرعية ميثاق الأمم المتحدة.

وعليه نلاحظ أنه في مراحل متأخرة برزت تيارات تقول بضرورة إضفاء الشرعية على بعض من هذه المستجدات إلى جانب الحفاظ على المبدأ وأن يحسب ذلك على فكرة توسيع دائرة الاستثناءات التي يقرها الميثاق.

فالإشكالية الراهنة تدور حول حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية، بين الحفاظ على المبدأ بالأشكال المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وهو الضمانة لاستقرار العلاقات الدولية، وبين ضرورة توسعة دائرة الاستثناءات بحيث تستوعب ضرورات ومتطلبات التطور الطبيعي للقانون الدولي (٨).

وعليه يحاول المقال تقديم عرض محين لمبدأ حظر استخدام القوة وفق مقتضيات القانون الدولي بكافة أبعاده ومراحل تطوره دون أن ننسى استعراض الممارسة الدولية المخالفة للقواعد القائمة والناظمة للمبدأ.

بناء على ما تقدم نحاول تقسيم الموضوع إلى مطلبين، بحيث نتعرض في المطلب الأول إلى موقف القانون الدولي من استخدام القوة، وفي المطلب الثاني نتعرض إلى الاتجاهات الحديثة نحو استثناءات جديدة.

المطلب الأول: موقف القانون الدولي من استخدام القوة

وجب التنويه في هذا المقام أن التطور القانوني لمبدأ حظر استخدام القوة في القانون الدولي يتميز عن غيره من المبادئ التي تحكم العلاقات الدولية بكونه وإن شهد حركة تقييد تصاعدية مضطربة إلا أنها لا تزال إلى اليوم غير مكتملة، فالتنظيم الحالي وعلى الرغم من نصوص الميثاق لا يسمح في حقيقة الأمر بالحديث عن حظر اللجوء إلى القوة بالقدر الذي نكون فيه بصدد تنظيم مقيد للجوء إلى القوة، مع ذلك استخدام القوة سواء من الناحية النظرية أو الممارسة يبقى من الفرضيات المستقرة في القانون الدولي. وعليه نحاول في هذا المطلب تخصيص فرع دراسي يعني بمختلف الأبعاد التي رافقت المبدأ في تطوره واستقراره، ثم نتطرق في الفرع الثاني إلى القواعد المادية التي أفردها ميثاق الأمم المتحدة صيانة للمبدأ، وفي الفرع الثالث نبين الاستثناءات التي أوردتها الميثاق على المبدأ المكرس.

الفرع الأول: الأبعاد النظرية التي رافقت مبدأ حظر استخدام القوة

ارتبط اللجوء إلى استخدام القوة في العلاقات الدولية بذلك المظهر المشين للحروب ومآسيها وانتهاكها للكرامة البشرية، وتضاعف هذه النتائج من حيث الخسائر البشرية والمادية كلما تقدمت القدرات العلمية للإنسان، ما أدى إلى ظهور وعي دولي شامل يقضي بنبذ الحرب والعمل على تحقيق السلام عبر حركة واعية لم تكن وليدة الصدفة إنما كانت لها ثلاثة أبعاد أو خلفيات.

أولاً: البعد التاريخي:

كانت أولى محاولات تقييد وتأطير النشاط الحربي في أوروبا، بحيث وضع آنذاك تصور أخلاقي للعنف المسلح من طرف القساوسة المجددين في الكنيسة، وعلى رأسهم القديس أوغستين الذي قال: "نحن ونحوض الحرب للحصول على السلام"^(٩)، هذه المقولة تحتل فكرة الحرب العادلة التي تبناها الفقه الكنسي و أوحى بها إلى الأباطرة الرومان، إلا أنه وفي وقت لاحق تبين غموض ومثالية مفهوم هذه الحرب فحاول فريق متأخر من الفقهاء الكنسيين وعلى رأسهم توماس الأكويني تجديد الفكرة وإخراجها إلى الواقع العملي بأن وضع مجموعة من المعايير الموضوعية للحرب حتى تكون عادلة، منها:

- أن تكون هذه الحرب بأمر من الملك وأن يقوم هو ذاته بقيادتها.
- أن تكون الحرب في خدمة قضية عادلة، وأن يوجه الهجوم ضد طرف استوجب العقاب وسبب خطأ ارتكبه.
- أن تكون نوايا الأطراف المتحاربة تقودها الاستقامة ومستلهممة من ترقية الخير وتطويره أو أن تكون تلك النوايا بدافع ردع الشر ودرئه^(١٠).

بناء على ما سلف نلاحظ أن الفكر الكنسي قد شابه اختلاف في الرؤى بين أهداف الحرب وبين تقنين اللجوء إليها عن طريق وضع قواعد ملموسة لحرب تمارس في إطار سلطة أخلاقية عليا.

أما عن مساهمة القانون الدولي في مرافقته لفكرة الحرب، فقد حاول شيئاً فشيئاً الإمام والجمع في حقيقة الأمر بين قانونين، الأول يعني بتحديد الشروط والملابسات الواجب توافرها حتى تلجأ الدول لاستخدام القوة أو ما يعبر عنه بـ *Jus ad bellum*، وأما الثاني فيتعلق بالشروط والقواعد التي يجب أن تسير وفقها الحرب تبعاً للتعبير اللاتيني *Jus in bello*^(١١).

إن التطور المضطرب لفكرة عدم شرعية الحرب أدت بالقانون الدولي بأن يكون قانون السلم والحرب، وهي الفكرة التي سادت لقرون من الزمن^(١٢).

ولأول مرة كرس عهد العصبة: "بعض الالتزامات بعدم اللجوء إلى الحرب" وذلك حظر حرب العدوان وتقرير: مدة ثلاثة أشهر قبل أي لجوء إلى الحرب^(١٣)، وهي ذات الفكرة التي تزال قائمة ولكن بوجه مغاير عند الحديث عن مفاوضات الفرصة الأخيرة^(١٤).

٤ منه: "يتمتع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة، أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة".

تتضمن صياغة هذا النص حدودا واضحة لحظر استخدام القوة، فمن حديث الشكل هذا النص لا يخاطب إلا الدول الأعضاء في المنظمة فيما بينهم وهذا يحجر على المبدأ في إطار نسبية المعاهدات - مع الأخذ بالاعتبار الفقرة ٦ من المادة ٢ من الميثاق -، ودون أن ننسى ما ورد بالمادة ١٠٧ من ذات الميثاق من إشارة إلى التهديد الصريح للدول المنهزمة في الحرب العالمية الثانية^(١٥).

مع ذلك فإن التاريخ كان كفيلا بإزاحة هذين الاستثناءين، فكل الدول انضمت للميثاق، وهذا وتبقى مسألة التمييز قائمة بين العلاقات الدولية الصرفة وبين الشؤون الداخلية للدولة، ذلك أن نص المادة ٢ فقرة ٤ لا يشير بالحظر الصريح لاستخدام القوة أو التلوي بها إلا في العلاقات الدولية، وهي المسألة التي أثارت جدلا كبيرا خلال المناقشات التاريخية حول تصفية الاستعمار^(١٦).

في هذه الحدود تبقى الحرب محظورة في العلاقات الدولية، باستثناء الحالات الخاصة المنصوص عليها بالمادة ٥١ من الميثاق المتعلقة بالحق الطبيعي في الدفاع المشروع، أو الاستعمال الجماعي للقوة باسم الأهداف والمبادئ الأسمى في إطار الفصل السابع من ذات الوثيقة^(١٧).

ثانيا: البعد القانوني:

إن المتمعن في نصي كل من عهد عصبة الأمم وميثاق الأمم المتحدة، سرعان ما يلاحظ الفرق في الصياغة، فالأول أورد مصطلح {الحرب}، فيما الثاني استعمل مصطلح {اللجوء إلى القوة}، هل يفهم من ذلك أن الوعي القانوني العالمي عندما عجز عن تغيير الواقع لجأ إلى تغيير لغة الخطاب؟ لأن في ذلك تباين واختلاف كبيرين سواء من جهة تفسير المصطلحين أو من جهة الآثار، ففي ذلك إما تحجيم لمبتغى النص أو إما توسعة له بأن يشمل جوانب أخرى لمظاهر استخدام القوة.

وعليه تحولنا من قانون الحرب إلى قانون النزاعات المسلحة، الذي بدوره وسع مفهومه بأن يشمل نزاعات مسلحة دولية، ونزاعات مسلحة غير دولية^(١٨)، كما تم تجاوز مبدأ الحياد التقليدي الذي اتسم به قانون الحرب - بأن يقف على مسافة واحدة من الأطراف المتحاربة على أساس المعاملة بالمثل وعلى قدم المساواة - إلى التأسيس لحروب مشروعة وأخرى مارقة عن المشروعية. وهذا موقف يغيب فيه عنصر الحياد كما هو شأن الحرب التي تشن ضد السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي أو ضد الأنظمة العنصرية، في إطار حق الشعوب في تقرير مصيرها^(١٩)، وهنا تبرز العقبة الأولى المتعلقة بكيفية ضمان إلزام الطرفين المتحاربين بقواعد القانون الدولي الإنساني دون أن يكون هناك اعتراف رسمي بالخصم أو على الأقل الاعتراف بمشروعية الحرب التي يقودها هذا الأخير.

بناء على ما سلف، نلاحظ إذن أن القانون الدولي كما يواصل في منطق حظر الحرب بمفهومها التقليدي أي فيما بين الدول، فإنه يعمل على توسيع دائرته بأن بات يمتد إلى حروب ذات طبيعة أخرى، وهو في هذا الصدد في تطور مضطرب سيما مع تحديات الإرهاب الدولي^(٢٠) التي وسعت من دائرة التهديدات وظهور أشكال جديدة من النزاعات المسلحة ما جعل البعض يطرح جديا فكرة عقد بروتوكول إضافي جديد لاتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ يعني مبدئيا بالنزاعات المسلحة التي يكون أحد أطرافها كيانا أو تنظيما إرهابيا دوليا^(٢١).

ثالثا: البعد السياسي

يكتسي هذا البعد أهمية بالغة لأنه يعرف بالأفكار والفلسفات التي أدت إلى صياغة قواعد القانون ذات الصلة، فالعالمية الأولى خاضتها الديمقراطيات الغربية على أنها حرب قانون^(٢٢) [فكرة قدسية المعاهدات] أما الحرب العالمية الثانية فقد قدمت على أنها "حملة من أجل الحرية" قادها بما بات يسمى مخالف الأمم المتحدة الذي شكلته أولى الدول الموقعة على ميثاق المنظمة.

فحوض الحريين كان من أجل هدف إنهاء كافة الحروب، ونبذ الحرب ووضعها في خانة الخارج عن القانون لفائدة عمليات يبررها حفظ السلم والأمن الدوليين، لم يكن إلا مناورة لاصطفاف القانون إلى جانب النظام الدولي الذي أسسته الدول المنتصرة.

هذا الطرح أخل مرة أخرى بمبدأ حياد قانون الحرب اتجاه الأطراف المتحاربة، لأنه يجعل من حرب الأطراف حرباً أخلاقية عادلة، وهو الأمر الذي من شأنه تجريم الطرف المعادي بأنه أقدم على المساس بالنظام العام الدولي، وهو ما أشارت إليه المادة ٢٢٧ من معاهدة فرساي ١٩١٩: "الانتهاك الجسيم للأخلاق الدولية ووقديسية المعاهدات" (٢٢).

الفرع الثاني: مبدأ حظر استخدام القوة في ميثاق الأمم المتحدة

يمثل ميثاق الأمم المتحدة النص الرئيسي للنظام القانوني لمبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية وعليه عند دراسة المبدأ لا يجب التقيد بالنصوص ذات العلاقة في الميثاق فحسب، وإنما يجب النظر إلى مواد الميثاق كافة على أنها تشكل وحدة متماسكة ومنسجمة. فميثاق الأمم المتحدة الذي يعتبر في حد ذاته نتاجاً وتراكماً مضطرباً للأعراف والممارسات المستقرة في العلاقات الدولية - وإن كان البعض ينكر عليه هذه الصفة ويرى فيه اتفاقية دولية تتمتع بالكفاية الذاتية - (٢٣)، حاول إرساء نظام أمن جماعي تحظي فيه جميع الدول بالتساوي في إطار نبذ استعمال القوة، وهذا ما ورد بالمادة ٢ فقرة ٤ التي نصت: "يتمتع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة، أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة"، مع ذلك وجبت الإشارة تعقيباً على هذا نص إلى مسألتين هامتين:

- أن الميثاق لم يعرف مصطلح "اللجوء إلى القوة".
- أن المادة ٤/٢ لم تحصر حظر اللجوء إلى استعمال القوة في اللجوء المباشر للدول إلى القوة العسكرية، بل منعت حتى التلويح أو التهديد به.

مع ذلك ففي التوصية رقم XXV/ 2625 المتضمنة إعلان المبادئ المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، طبقاً لميثاق الأمم المتحدة المصادق عليها من الجمعية العامة في ٢٤ أكتوبر ١٩٧٠، ما يفيد تعريفاً موسعاً لمبدأ حظر اللجوء إلى القوة، وذلك بأن تلتزم الدول: "بالامتناع عن تنظيم أو تشجيع تنظيم قوات غير نظامية أو جماعات مسلحة، سيما جماعات المرتزقة وذلك بهدف إحداث خروقات على إقليم دولة أخرى" بالإضافة إلى: "الامتناع عن تنظيم أو تشجيع أعمال حرب أهلية أو أعمال إرهابية على إقليم دولة أخرى، كما تمتنع عن المساعدة أو المشاركة أو القبول على إقليمها بنشاطات منظمة بهدف ارتكاب مثل هذه الأعمال، عندما تستلزم الأعمال المذكورة في هذه الفقرة التهديد باستعمال القوة أو استعمالها" (٢٤).

من جانب آخر يسجل أن المادة ٤/٢ تنص على أن مبدأ حظر استخدام القوة لا ينطبق إلا في حالة العلاقات الدولية بمفهومها الضيق أي بين دولة وأخرى، دون أن يتعدى ذلك إلى مسألة استعمال العنف المسلح الذي قد تمارسه الدولة ضد شعبها أو ضد فئة منه، بل إن القانون الدولي قد يتفهم أن الدولة في إطار ممارستها السيادية على إقليمها *Dominium* أو على شعبها *Imperium* (٢٥) يمكنها أن تستخدم القوة لحفظ النظام العام، وهذا ما أكدت عليه المادة ٢ فقرة ٧ من الميثاق حين نصت: "ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع".

مع ذلك من المهم جداً ألا نفصل بين الفقرتين ٤ و ٧، سواء من حيث الشكل لأنهما وردتا في نفس المادة ٠٢، أو من حيث الموضوع، لأن موضوعيهما وردا في ذات السياق، وعليه لا يمكن أن تكون مظاهر السيادة التي تمارسها الدولة على إقليمها هي مظاهر مطلقة وتخضع لمحض سلطتها التقديرية، إنما يكون عمل الدولة داخل إقليمها في إطار ما التزمت به في مجال حقوق الإنسان (٢٦) سيما وأن انتهاكات الدولة لبعض من هذه القواعد يكون لها بعداً دولياً، فتكون الدولة بذلك قد أخلت بالتزامات دولية تفرضها قواعد قانونية دولية آمرة *Jus Cogens*، أي قواعد في مواجهة الجميع *Erga omnes* (٢٧).

هذا وتبقى قاعدة عدم اللجوء إلى استخدام القوة هي أحد الركائز - إن لم نقل أهمها - التي يقوم عليها القانون والنظام الدوليين، غير أن هذه القاعدة افتقدت إلى التطبيق الأمثل فالدول لها مصالحها وآربها الخاصة ما يجعلها تلتف على المبدأ، وذلك عن طريق تفسيرها النصوص بما يلائمها أو استغلالها للاستثناءات التي أوردها ميثاق الأمم المتحدة صراحة، وهو ما سوف نتناوله في الفرع الموالي.

الفرع الثالث: الاستثناءات الواردة على المبدأ وفق ميثاق الأمم المتحدة:

إن ميثاق الأمم المتحدة وإن كان يحث على تسوية الدول لمنازعتها بالطرق السلمية ويرد ذلك بحظر لاستخدام القوة أو التهديد بها حفاظا على السلم والأمن الدوليين، فإنه وصونا لهذا الهدف كذلك أجاز استثناء اللجوء القوة إلا في حالتين: حالة الدفاع المشروع، وحالة قرار مجلس الأمن باستخدام القوة تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وعليه نتناول تباعا الاستثناءين: أولا الدفاع المشروع، وثانيا استخدام القوة في إطار التدابير القهرية التي يقرها مجلس الأمن.

أولا: الدفاع المشروع:

بحسب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة "ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادي أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالا لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى مجلس الأمن فورا، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس - بمقتضى سلطته ومسئولياته المستمدة من أحكام هذا الميثاق - من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يراه ضروريا من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه".

وعليه فإن ميثاق الأمم المتحدة يعترف صراحة بوجود حق طبيعي للدفاع المشروع عن النفس - أو عن الغير - أصله القانون العربي، لكن الميثاق لا يورد تعريفا لذلك العدوان الذي يبرر رد فعل بالدفاع عن النفس، وهو الذي يعبر عنه في النص الإنجليزي والإسباني ب [الهجوم العسكري] ذلك أن مؤتمر سان فرانسيسكو أسقط عن جدول أولوياته إقامة سان فرانسيسكو للعدوان وكان ذلك لسببين:

- أن قائمة العمليات التي من شأنها أن تشكل عمل عدوان قد لن تكون جامعة.
- أن وضع تعريف غامض وفضفاض قد يكون غير موثم أمام تعقيدات الأوضاع الدولية ما بعد الحرب.

هو الأمر الذي تم في ١٤ ديسمبر ١٩٧٤ حين اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة تعريفا للعدوان بموجب التوصية رقم (XXIX) 3314. فهذه الأخيرة لا تنظر إلى العدوان إلا كونه استخدام للقوة المسلحة من طرف الدولة، ضد السيادة، السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لدولة أخرى، كما وردت في التوصية قائمة مفتوحة للأعمال التي تجتمع فيها شروط عمل العدوان (٢٨).

يعطي مجلس الأمن في هذا الصدد صلاحية نظر وجود عدوان من عدمه، أو أن يقرر بوجود حالة معينة لم ترد بالقائمة ولكنها في قناعاته تشكل عدوانا، والسبب في ذلك تباين الظروف التي تتم فيها تلك الأعمال، أو جسامتها، آثارها الفعلية أو المتوقعة، فكلها عوامل تكون محل اعتبار عند تكييف حالة العدوان، الذي يبرر اللجوء إلى الدفاع المشروع الفردي أو الجماعي (٢٩).

أما فيما يتعلق بالآلية القانونية لتفعيل حق الدفاع المشروع (٣٠)، فالممارسة الدولية أثبتت أن الدول كثيرا ما تثير هذا الحق لتبرير عملياتها العسكرية، وفي سبيل ذلك توجه سلطات الدولة خطابا للأمين العام للأمم المتحدة توضح فيه الظروف والملابسات التي أدت بها إلى تمسكها بالمادة ٥١ من الميثاق. يخطر مجلس الأمن بهذا الخطاب وللمجلس واسع الصلاحية في مناقشة مضمون الخطاب وجدية الادعاءات التي يتضمنها إذا طلب عضو من أعضاء المجلس.

وفيما اتصل بالدفاع الجماعي المشروع، فإن الميثاق لم يحدد روابط ممارسته، لكن السنوات الأولى التي أعقبت الحرب العالمية الثانية شهدت إبرام العديد الاتفاقيات في مجال الدفاع المشترك بين الدول، مع أن إقبال الدول على مثل هذه التفاهات شكل في حد ذاته انتكاسة ورجوعا بالعالم إلى التحالفات العسكرية الكلاسيكية، وهو سلوك فيه الكثير من خيبة الأمل نظرا للتطلعات الطموحة التي حملها الميثاق في مجال نظام الأمن الجماعي في إطار المؤسسة الأممية (٣١).

في الأخير بحسب المادة ٥١ فإن حق الدفاع المشروع الفردي أو الجماعي يمارس: " ... إلى أن يتخذ الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي..."، وعليه فإنه يقع على الدولة التي تطبق المادة ٥١ واجب تبليغ مجلس الأمن عن كافة التدابير التي اتخذتها، وأن هذه التدابير لا تؤثر بأي حال: "... فيما للمجلس - بمقتضى سلطته ومسئوليته المستمدة من أحكام هذا الميثاق - من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضروري لاتخاذ من الأعمال لحفظ السلام والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه...".

بمعنى آخر أن حرية الحركة التي تتمتع بها الدول حين تعرضها لعدوان، ما هي إلا حرية مؤقتة - من وجهة نظر الميثاق - وفي هذا الفرض تكون القضية محل نظر مجلس الأمن، إذ تفتح بشأنها المناقشات ويتخذ المجلس بشأنها ما يراه من قرارات كل ذلك في إطار الصلاحيات التي يكلفها له الميثاق (٣٢).

هذا ويعتبر الدفاع المشروع هو المنفذ الوحيد المتاح للدولة لاستخدام القوة بصفة شرعية ويبقى تدخل مجلس الأمن في هذا الميثاق هو صمام الأمان الذي يحول دون استعمال هذا الحق بشكل تعسفي، مع ذلك فهذه الرقابة المخولة لمجلس الأمن لا يمكن أن تحقق الأهداف التي توخاها الميثاق إلا باتفاق القوى العظمى في المجلس، حيث تتجه الإرادة الجماعية في المجلس إلى التحرك في سبيل توقيف بعض العمليات التي يلجأ فيها إلى استخدام القوة (٣٣).

ثانيا: استعمال القوة في إطار الفصل VII من ميثاق الأمم المتحدة

إن أحد أهداف ميثاق الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية - إن لم يكن الهدف الرئيسي - هو ضمان السلم والأمن في العلاقات الدولية، وعليه ففي ديباجة الميثاق صرحت حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على لسان شعوبها بأنها عازمة: "... بقبول المبادئ ورسم الخطط التي تضمن عدم استخدام القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة..."، وأن هذه الحكومات في ما ورد من مواد لاحقة من متن الميثاق تنازلت عن هذه الصلاحية لمجلس الأمن وكان ذلك بموجب المادة ٢٤ منه التي تنص: " يعهد أعضاء الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائبا عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات".

وإن كانت اختصاصات مجلس الأمن محددة بالفصلين VI و VII من الميثاق - وله اختصاصات أخرى واردة بالفصلين VIII و XII - يبقى دوره الأهم هو الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ولما لم يورد الميثاق تعريفا للمفاهيم [الحفاظ، السلم، الأمن، الدولي] أُلحقت بالمجلس مهمة تكييف الوقائع والحالات التي من شأنها تشكيل خطر على السلم والأمن الدوليين، وهو الأمر الذي يتيح لأعضاء المجلس سلطة التكييف القانوني للوقائع السياسية التي ينظرونها، كما يمكنهم بصفة جماعية ممارسة سلطات توفيقية أو قهرية. أما من الصلاحيات ذات الأهمية القصوى التي يتمتع بها مجلس الأمن هي تلك الواردة بالفصل VII من الميثاق حصرا، فهي تمنحه سلطة التوصية وسلطة القرار، وعلى ذلك الأساس أمكن لمجلس الأمن أن يتخذ قرارات ملزمة لكافة الدول الأعضاء في المنظمة وذلك تحقيقا للمادة ٢٥ من الميثاق، وهذه من الاستثناءات الملاحظة على مبدأ التوافق في القانون الدولي، حتى ولو كانت هذه الصلاحية تستمد قوتها من اتفاقية [الميثاق] وهي التعبير الصادر عن إرادة الدول الأعضاء (٣٤).

إن أول إمكانية متاحة لمجلس الأمن حتى يفعل إجراءاته القهرية، تكمن في إعماله للمادة ٣٩ من الميثاق التي تخول المجلس سلطة التكييف القانوني لحالة معينة (٣٥) وعلى ضوء هذا التكييف يتخذ المجلس ما يراه من تدابير إما إصدار توصياته للدول أو أن ينتقل إلى المواد اللاحقة من الفصل VII للميثاق، وللمجلس في استعمال هذه المواد صلاحية كبيرة وحرية واسعة، حيث تسمح المادة ٤٠ من الميثاق لمجلس الأمن باتخاذ تدابير احترازية مؤقتة، والمادة ٤١ تخوله اتخاذ تدابير قسرية غير عسكرية، أما المادة ٤٢ فهي تتحدث عن تدابير قهرية ذات طابع عسكري.

نلاحظ أن المادة ٤١ قد تناولت قائمة من التدابير والإجراءات يمكن لمجلس الأمن أن يوقع منها ما يراه موافقا للموقف (٣٦)، كما تجدر الإشارة إلى أن هذه القائمة ليست حصرية ولا تغل يد مجلس الأمن بأي حال في اتخاذ تدابير أخرى ذات الطبيعة نفسها - إجراءات

قهرية غير عسكرية- إذا اعتقد المجلس بوجاهتها، وهو الأمر الذي ثبت في ممارسات المجلس مثل: منع المسؤولين من السفر، تجريد أرصدة كبار المسؤولين وذويهم...^(٣٧)، بيد أن التدبير الشائع في هذا المجال يبقى العقوبات الاقتصادية.

كما أن اللجوء مباشرة إلى المادة ٤٢ من الميثاق دون المرور بالمادة ٤١ أمر وارد، فلا يوجد مبدأ لتصعيد أو للتسليم في العقوبات المسلطة في هذا المجال، فاستنفاد العمل بالمادة ٤١ لا يرتفع تطبيق المادة ٤٢ التي تقول بإمكانية العمل العسكري: "إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة ٤١ لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به..."، وعليه فإن مجلس الأمن لوحده سلطة تقدير طبيعية للإجراء العقابي والمفاضلة بين أعمال المادة ٤١ أو ٤٢^(٣٨).

نستنتج إذن، أن الميثاق ينص على الاستعمال المباشر للقوة العسكرية تحت مسؤولية مجلس الأمن بالاستعانة بوحدة إدارة تقنية للقوات الموضوعة تحت تصرفه^(٣٩)، إلا أن الملاحظ أن هذه التدابير لم تفعل بهذا الوضوح إلى اليوم، إنما الممارسة تتجه نحو الترخيص الذي يمنحه مجلس الأمن إلى الدول الأعضاء من أجل استعمال القوة بموجب قرارات صادرة عنه احتوت في جلها ترتيبات يشوب أغلبها الكثير من مواطن الغموض أدت في بعض الأحيان إلى تفسيرات متطرفة استعملت بموجبها القوة بصفة مفرطة، وصلت إلى حد الإطاحة بأنظمة كانت قائمة^(٤٠).

هذا عن موقف القانون الدولي بخصوص مبدأ حظر استخدام القوة والاستثناءات التي أوردها عليه ميثاق الأمم المتحدة، وبتناول فيما يلي الاتجاهات الحديثة التي تنادي بتوسيع دائرة الاستثناءات.

المطلب الثاني: الاتجاهات الحديثة نحو توسيع دائرة الاستثناءات:

وجب التنويه هنا أن حظر استخدام القوة في القانون الدولي لا يعترف إلا باستثناءين سبق التطرق لهما وهما على سبيل الربط الحق في الدفاع عن النفس (الفردية أو الجماعية)، أو في إطار الإجراءات القهرية التي يوقعها مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

مع الملاحظ أن حركات التحرر أو ما يطلق عليها بممارسة الشعوب حقها في تقرير مصيرها فهي حالة خاصة في القانون الدولي يكون فيها استخدام القوة خارج الأطر المسموح بها في الميثاق متقبل إلى حد معين، وقد خرجت إلى الوجود بفعل الحركات التاريخية المناهضة للاستعمار والاحتلال بعد الحرب العالمية الثانية.

وعلى الرغم من توصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة^(٤١) التي وإن أضفت حماية خاصة لهذه الشعوب إلا أنها لم تعترف لها بتمتعها بحق مباشر في استخدام القوة بمفهومه الوارد بالفقرة ٤ من المادة ٢٠٢ من الميثاق^(٤٢)، مع ذلك ظهرت في الآونة الأخيرة توجهات وتصورات جديدة تقضي بمشروعية اللجوء إلى القوة وهذا تحت عناوين مختلفة أبرزها مكافحة الإرهاب الدولي والتدخل الإنساني ومنها ما تعلق بالحرب الوقائية أو الاستباقية.

وعليه نخصص فيما يلي فرعاً دراسياً لكل واحد من هذه المظاهر التي برز فيها استخدام القوة بشكل ملفت.

الفرع الأول: الإرهاب الدولي وحق استخدام القوة

لقد كان للاعتداءات التي وقعت في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وقعها الخاص سواء في بعدها الرمزي أو من حيث العدد الكبير من الضحايا التي خلفتها في دولة كان يعتقد أنها في مأمن، ومن آثارها أن شكلت هذه الأحداث قطيعة في الحياة الدولية حيث تمخضت عنها ردة فعل قوية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ومن طرف دول أخرى كانت عرضة لمخاطر الإرهاب الجماعي (Terrorisme de masse).

عقب وقوع الأحداث مباشرة، اجتمع مجلس الأمن في ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ وكانت رئاسته فرنسية وأصدر توصية كان لها بعد استثنائي وهي التوصية ١٣٦٨، حيث جاء فيها: "إن مجلس الأمن اعترافاً منه بالحق الثابت في الدفاع المشروع الفردي أو الجماعي طبقاً

للميثاق، يدين صراحة بأقوى العبارات الهجمات الإرهابية المروعة التي وقعت في ١١ سبتمبر ٢٠٠١.... ويعتبر أن مثل هذه الأعمال - كأى عمل إرهابي آخر - تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

ويناشد المجلس كافة الدول للعمل معا حتى يحاكم الذين ارتكبوا، خططوا، وأمروا بهذه الهجمات الإرهابية، كما يدعو المجلس الجماعة الدولية لمضاعفة الجهود حتى تتم الوقاية والقضاء على الأعمال الإرهابية^(٤٣).

الملاحظ أن تكييف الأعمال الإرهابية الدولية بكونها تهديد للسلم والأمن الدوليين لم يكن ابتكارا خاصا مرتبطا بأحداث ١١ سبتمبر، ولكن سبق للمجلس أن اعتمده في قراره ٧٤٨ و ٨٨٣ حول ليبيا [قضية لوكاري والطائرة الفرنسية] وكذلك الشأن بالنسبة للقرار ١٢٦٩ الخاص بأفغانستان^(٤٤).

وعليه فإن التنظيمات والكيانات الإرهابية يمكن أن تشكل من الآن فصاعدا تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وكذلك الشأن بالنسبة للدول التي توفر لها الحماية والدعم - دون أن يتضمن القرار ١٣٦٨ ذلك صراحة -.

كما تجدر الإشارة إلى أن القرار ١٣٦٨ لا يكيّف الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة بكونها عدوانا، ولكنه يوحى ضمنا أو للولايات المتحدة الحق في الرد طبقا للمادة ٥١ من الميثاق.

أما عن تطرق القرار إلى حق الدفاع المشروع الجماعي، فمن آثاره أن يترك للدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة حرية التصرف بحسب مصالحها ودون رقابة من مجلس الأمن، فالقرار يفتح الباب أمام عمليات عسكرية انتقامية تقودها الولايات المتحدة، ويقوم دور المجلس في توفير الغطاء الشرعي لها، وكل ذلك في إطار واسع وفضفاض.

في ذات السياق اكتفت الولايات المتحدة بتوجيه إخطار إلى مجلس الأمن في ٠٦ نوفمبر ٢٠٠١ عشية بدءها عملياتها العسكرية في أفغانستان وفيه تمسكت منذ البداية بالمادة ٥١ من الميثاق التي سبق وأن نص عليها القرار ١٣٦٨.

بتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠٠١ أصدر مجلس الأمن القرار ١٣٧٣ تحت الفصل السابع من الميثاق وفيه تطرق إلى مسألة تمويل الإرهاب وكيفية التصدي للأشخاص الذين يساهمون في هذا التمويل، حيث يطلب القرار من الدول تجميد أرصدة الأشخاص الذين يرتكبون أو يحاولون ارتكاب أعمال إرهابية مع حظر المعاملات الأشخاص الآخرين معهم، كما ورد بالقرار النص على تشكيل لجنة خاصة لمحاربة الإرهاب، مهمتها دراسة مجموع التقارير التي ترسلها الدول في سبيل تطبيق هذا القرار^(٤٥).

على صعيد آخر أصدر مجلس الأمن القرار رقم ١٣٧٨ في ١٤ نوفمبر ٢٠٠١، وهو أول قرار من نوعه يستهدف الوضع الداخلي الأفغاني حيث جاء فيه: "إن مجلس الأمن يعرب عن تأييده الكامل لجهود الشعب الأفغاني التي تهدف إلى تأسيس إدارة انتقالية تمهد إلى تشكيل الحكومة، كما يؤكد المجلس على الدور المحوري الذي ينبغي للأمم المتحدة أن تلعبه في هذا الصدد... ويطلب المجلس من الدول أعضاء الأمم المتحدة دعم هذا المسار، ويشجعها على دعم الجهود التي تهدف إلى ضمان الحماية والأمن في المناطق الأفغانية التي لم تعد في يد طالبان، بما في ذلك العاصمة"^(٤٦).

أما في القرار ١٣٨٦ الصادر في ٢٠ ديسمبر ٢٠٠١ فإن مجلس الأمن بموافقة السلطات الأفغانية الجديدة يقرر نشر قوة دولية لحفظ الأمن "القوة الدولية لدعم الأمن Force international d'assistance à la sécurité بغرض مساعدة السلطة الانتقالية الأفغانية في حفظ النظام بالعاصمة كابول ومحيطها.

أما على صعيد النشاط العسكري، فإن العمليات الهجومية التي شنتها الولايات المتحدة وبريطانيا ودول حليفة أخرى على أفغانستان كانت قد بدأت في ٠٧ أكتوبر ٢٠٠١، في حين - على ضوء النصوص السالفة أعلاه - نلاحظ وجود فجوة قانونية كبيرة، فالمجلس لم يأخذ علما بصفة رسمية إلا بالعمليات العسكرية التي بدأت في ٠٧ نوفمبر ٢٠٠١ وفقا للإخطار الموجه لمجلس الأمن من طرف حكومة الولايات المتحدة، وهنا يثار التساؤل عن مدى مشروعية العملية العسكرية "الحرية المستديمة Enduring Freedom" التي

شنت على أفغانستان [ما بين ٠٧ أكتوبر و ٠٧ نوفمبر ٢٠٠١]، فمجلس الأمن لم يرحص بهذه العمليات ولم يدنها، ولم يتبناها ولم يحدد نطاقها أو يقننها، ويبدو أن المجلس قد تجاهلها على الرغم من خطورتها.

فضلا عن هذه المفارقة الغربية، حتى العمليات التي تلت الإخطار لم تحظ بترخيص من مجلس الأمن وأن الدول المشاركة فيها لم تتقدم بطلب بذلك إلى المجلس في أية مرحلة من المراحل وكما هو مبين لم يتخذ مجلس الأمن قرارا بشأن الوضعية في أفغانستان قبل ١٤ نوفمبر ٢٠٠١ (القرار ١٣٧٨) وهو التاريخ اللاحق على سقوط نظام طالبان لفائدة السلطات الأفغانية الجديدة.

أبعد من ذلك، لا نجد في قرارات المجلس ترخيصا للدول المتحالفة ما يفيد اتخاذها "كافة التدابير الضرورية" لإنهاء النشاطات الإرهابية المنطلقة من أفغانستان، فالترخيص الأوحده الصادر عن مجلس الأمن يتعلق بمساندة القوة الدولية لدعم الأمن في هذا البلد، والتي بدورها تتمتع بصلاحيه حصريه وهي مساعدة السلطات الأفغانية فحسب.

وإذا ما أردنا التعمق في دراسة الحقبة التي عقت ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فإن حكومة طالبان لم تكن محل أية عقوبة أمية عسكرية، ولا أخرى خاصة جديدة اقتصادية، أو سياسية.

وهنا يتبادر سؤال مشروع، هل مجلس الأمن في غياب قرار صريح منه باستعمال القوة ضد أفغانستان، يكون قد وافق على حرب الولايات المتحدة ضد هذا البلد؟ لأنه بالعودة إلى القرارات ذات العلاقة لا توجد إشارة البتة إلى هذه العمليات العسكرية، وهنا يصعب الجزم بالموافقة الصريحة لمجلس الأمن^(٤٧).

الفرع الثاني: التدخل الإنساني

يتفق الفقه الدولي على أن مفهوم التدخل في العلاقات الدولية ينصرف إلى مدلولين^(٤٨):

١. ويقصد به العمل العسكري أحادي الجانب الذي تقوده الدول حماية لرعاياها وبنفس المناسبة حماية لرعايا دول أخرى، على أن مثل هذه التدخلات يمكن أن تحدث بموجب طلب أو رضا الدولة التي يكون إقليمها مسرحا لهذه الأخيرة، مثل تدخل القوات الفرنسية في شابا (الزائير- الكونغو الديمقراطية سنة ١٩٧٥، تدخل وحدات عسكرية ألمانية في مطار مقديشو سنة ١٩٧٧^(٤٩).

هذا وقد أثبتت الممارسة الدولية أن هذه الأعمال العسكرية قد تحدث دون رضا الدولة صاحبة الإقليم كما هو الشأن بالنسبة لتدخل الولايات المتحدة في سانتو دو مينغو ١٩٦٥ والتدخل العسكري الأمريكي في إيران ١٩٨٠^(٥٠).

٢. وهو العمل العسكري الذي تقوم به دولة معينة على إقليم دولة أخرى من أجل وقف المعاملات المنافية للقوانين الإنسانية التي تمارسها دولة الإقليم ولو على ذات رعاياها.

وعليه يتعلق الأمر بضمان حماية الأشخاص- ولو لم يكونوا من رعايا الدولة المتدخلة- من خطر محقق أو واقع^(٥١). هذا النوع من التدخلات يحدث في أغلب الأحيان في ظروف الحروب الأهلية ومتى كانت سلطة الحكومة الشرعية منتقصة، والمثال التاريخي كان حول العمليات العسكرية التي قادتها الدول الأوروبية على الإقليم التركي خلال القرن التاسع عشر^(٥٢).

ونسجل في هذا الصدد أن الفقه لا يزال منقسما حول إيجاد المبررات القانونية والواقعية التي تشفع لهذه التدخلات، فمنهم من يرى أن الأهداف الإنسانية النبيلة يمكن أن تبرر هذه التدخلات بمعنى أن من شأنها أن ترفع عنها عدم المشروعية، في حين يقر هذا الفقه ويتمسك بأن عدم مشروعية التدخل يظل هو المبدأ^(٥٣).

ويعتقد فريق آخر أنه يثبت للدولة الحق في حماية أشخاص رعاياها- وليس ممتلكاتهم- متى وجد خطر محقق بجياتهم وأمنهم^(٥٤).

وتتحقق هذه الفرضية عندما تعزف أو تعجز السلطات المحلية عن ضمان هذه الحماية، وأنه لا يوجد حل بديل عن التدخل.

أما فريق آخر فيري أنه في الوضع الحالي لم تزل المسألة محل جدل فالتدخل الإنساني من جهة لم يحظ بالاعتراف القانوني الصريح، ومن جهة أخرى فإن إدانته لم ترق كذلك إلى الإجماع المطلوب حتى نستطيع إرساء رأي أو معيار قانوني للمسألة - *Opinio Juris* - يقضي بعدم مشروعية هذا الشكل من التدخل^(٥٥).

على صعيد آخر فمنذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، خرجت إلى الواجهة أزمات دولية خطيرة احتوت على انتهاكات ممنهجة وجسيمة للمعايير الإنسانية، اقرتها بعض الحكومات في حق شعوبها، هذا الأمر أدى بمجلس الأمن إلى إصدار قرارات تحيز استخدام القوة ذلك في إحدى عشرة مناسبة على الأقل^(٥٦).

في كل هذه الحالات تم التدخل العسكري المرخص به من الأمم المتحدة وتضمن عمليات مسلحة تجاوزت النشاطات التقليدية لحفظ الأمن وفي ذلك تجاوز للمادة ٢ فقرة ٧ من الميثاق.

نستنتج مما سلف أنه في تصور مجلس الأمن هناك بعضا من الشؤون الداخلية للدول يمكن أن تشكل خطرا على السلم والأمن الدوليين، متى تضمنت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني وهو التكييف الذي لم يلق دوما إجماعا داخل ذات المجلس.

هكذا وعلى خلفية هذا الجدل، شكلت الأمم المتحدة لجنة خاصة ببناء على طلب تقدمت به كندا سميت باللجنة الدولية حول التدخل والسيادة ICISS^(٥٧)، حيث قدمت هذه اللجنة أول تقاريرها سنة ٢٠٠١ وكان بعنوان "مسئولية الحماية Responsibility to Protect"، وفيه اقترحت اللجنة إرساء مبدأ حول المسؤولية الجماعية الدولية للتحرك من أجل حماية رعايا الدولة عندما يكون الجهاز السياسي لتلك الدولة عاجز عن ذلك، مع الاعتراف بأن المسؤولية الأصلية عن حماية هؤلاء تعود إلى السلطات السياسية لتلك الدولة.

كما تؤكد اللجنة أنه في حال عجزه هذه السلطة عن تأمين حماية السكان فإن مبدأ عدم التدخل يجب أن يتنحي تاركا المجال أمام مسؤولية الجماعة الدولية بعرض الحماية، بحيث يقع على مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية عملا بالفصل VIII من الميثاق عبء التحرك في هذه الظروف.

هذه في المحمل أهم المحطات القانونية التي يثيرها التدخل الدولي كأحد المبررات الوجيهة لاستخدام القوة دون أن ترقى بعد إلى مصف الشرعية، يبقى أن نتطرق فيما يلي إلى مسألة الحرب الوقائية كذريعة لاستخدام القوة أثبتت الممارسة الدولية أنها واردة ولكن في غياب النصوص أو الاتفاق بشأنها تظل موصومة بعدم الشرعية.

الفرع الثالث: الحرب الوقائية أو الحرب الاستباقية:

إنه ولإثارة وتفعيل الحق في الدفاع المشروع من طرف الدولة، لا بد وبالضرورة أن تكون هذه الدولة ضحية اعتداء حقيقي وواقع. وعليه فرد فعل هذه الدولة يكون عن طريق استعمالها للقوة وبذلك لضرورة دفع الاعتداء بشكل آني ومتناسب. وهذا هو الطرح والتصور الذي يلتفت حوله كل من الفقه والممارسة والقانون الدولي، حتى أن محكمة العدل الدولية في قرارها نيكاراغوا/الولايات المتحدة ١٩٨٦ قد ربطت بين أعمال الدفاع الشرعي وبين وجود عدوان مسلح مسبق^(٥٨).

أما القانون العرفي بهذا الصدد - قبل ميثاق الأمم المتحدة - قد استلهم في جزء كبير من موقفه من حادثه السفينة "كارولينا" ١٨٣٧ التي تلخص وقائعها كالتالي:

- بمناسبة الصراع القائم بين الانفصاليين الكنديين والتاج البريطاني، قامت القوات البريطانية بتحطيم وإغراق السفينة "كارولينا" التي كانت راسية في إحدى الموانئ الأمريكية بدعوى أن هذه السفينة كانت تسير لتموين المتمردين في كندا وأمام الاحتجاج الذي أبدته حكومة الولايات المتحدة على لسان كاتب الدولة الخارجية، أثار ممثل بريطانيا لدى الولايات المتحدة ضرورة الدفاع الشرعي وواجب الحماية الذاتية.

أما الحكومة الأمريكية التي لم تقتنع فقد أجابت عن طريق تحديدها للمعايير التي تعتقد أنها تشكل شروط اللجوء الشرعي للدفاع عن النفس وهي: "أن تكون هناك ضرورة للدفاع عن النفس، ولا بد أن يكون الاعتداء ألاً، ساحقاً، لا يدع وسيلة للاختيار سوى بالرد عليه، ولا يدع مجالاً للتفكير أو التدبر.

ورد الفعل لا يجب أن يكون غير معقول أو زائد عن المطلوب، ويجب أن ينحصر في ضرورة الدفاع عن النفس ويستقر بكل وضوح في إطاره فقط. " (٥٩)، الملاحظ أن الطرف الإنجليزي لم يعترض على هذه الشروط وعلى هذا التصور الأمريكي للدفاع المشروع. أما الممارسات الدولية فقد أوضحت أن التهديد أو التلويح باستخدام القوة كان غالباً ما يثار على أنه شرط كاف للجوء إلى الدفاع المشروع، ولعل أبرز سابقة يمكن إثارتها في هذا الصدد تلك العملية العسكرية التي شنها الكيان الإسرائيلي ضد المفاعل النووي العراقي Osirak في ٠٧ جوان ١٩٨١ حيث أثار المعتدي حيثيات جديدة للدفاع المشروع بقوله: "إن مجال الدفاع عن النفس بات أوسع تمثياً مع اتساع قدرات الإنسان في إلحاق الأذى بأعدائه، فمفهوم الدفاع عن النفس أخذ بعداً جديداً وأكثر شمولية مع حلول العهد النووي...".

أما مجلس الأمن فلم يساير هذه المبررات واعتمد بالإجماع قراراً قوياً أدان فيه بشدة: "الهجوم العسكري المتعمد من طرف إسرائيل والذي يشكل انتهاكاً صريحاً لميثاق الأمم المتحدة وقيم السلوك الدولي" (٦٠).

وهنا تجدر الملاحظة أن مسألة تحول الإجراء الدولي المتعلق بالتصديق على استخدام القوة من إجراء سابق على العمل العسكري إلى إجراء لاحق عليه، يطرح إشكالاتاً قانونية كبيرة خاصة حول دور مجلس الأمن في هذا الصدد، حيث يبقى المجلس الدائرة المختصة التي يمكن أن تعتمد فيها قيم ومعايير جديدة للجوء إلى القوة في مواجهة التهديدات المستجدة.

وعلى ذكر هذه التهديدات ففي بداية ٢٠٠٤ أوكل الأمين العام للأمم المتحدة إلى لجنة شكلت للغرض Adhoc عناية صياغة تقرير خاص يشتمل على التهديدات المحتملة للسلم و الأمن الدوليين - (٦١)، وأن مما رشح عن الأعمال التحضيرية لهذه اللجنة - في طور المشروع - قد أظهر بروز أفكار جديدة فيما تعلق باستخدام القوة من بينها:

- ترسيخ قاعدة الترخيص من مجلس الأمن باللجوء إلى استخدام القوة وأن مصداقية المجلس رهينة بهذا العمل القانوني، حيث جاء في نص المشروع: "أن مصداقية مجلس الأمن تتضاءل إذا لم يرخص باستعمال القوة من أجل وقف الإبادة الجماعية كما وقع في رواندا ١٩٩٤، وتتدعم هذه المصداقية أكثر عندما يرفض بترخيص الحرب كما هو الحال بالنسبة للعراق ٢٠٠٣ سيما وأن عدم وجود مسوغات لهذه الحرب قد تأكد فيما بعد.

بهذه الروح يقترح المشروع بعض الشروط - التقليدية في أصلها - التي ينبغي أن تراعى عند اللجوء إلى استخدام القوة سواء في إطار الدفاع المشروع (المادة ٥١) أو الترخيص الجماعي بالقوة (الفصل VII) ومنها:

- جدية التهديد، استنفاد الإجراءات القهرية الأخرى، التناسب، ومعالجة الوضع على الأرض بعد التدخل العسكري...
وأما بالنسبة إلى اللجوء إلى التدخلات الوقائية التي قد يرخص بها مجلس الأمن فإن اللجنة تعتقد أنه في معزل عن فكرة الدفاع المشروع فإن مجلس الأمن يمكنه الترخيص على أساس أدلة قوية بعمليات عسكرية استباقية في سبيل القضاء على تهديد يكتسي من العنف ما يجعل نتائجه كارثية. حيث وأمام هذا الخطر يمكن للدولة التي تعتقد أنها مستهدفة بمثل (التهديد) أن تطلب ذلك من مجلس الأمن.

خاتمة

إن اللجوء إلى استخدام القوة في العلاقات الدولية يبقى قطعاً من الممارسات المحظورة، وهو المبدأ المستقر في نظام الأمم المتحدة فيما عدا الحالات التي يميزها الميثاق، إلا أن الكثير يعتقد أن هذا النظام قد تجاوزته الأحداث بدليل أنه في حالات عديدة تم استخدام القوة لدواعي إنسانية - بالخصوص - خارج الإطار المتفق عليه أممياً ودون أن يرتب ذلك إدانة من الأمم المتحدة، وهو ما اعتبره البعض أزمة ميثاق والبعض الآخر استشف فيه اعتراف ضمني بوجود حالات أخرى تقتضي استخدام القوة.

وعليه يرى البعض أنه بات من الضرورة بما كان، وأنه آن الأوان بعد نضج هذه الأفكار في الوعي الجماعي الدولي، بأن تحظى هذه الحالات بالاعتراف ووجوب التقنين، على أن هذا الأمر من شأنه أن يحقق هدفين جوهريين:

١. الحيلولة دون خروج هذه التدخلات عن نصابها أو أن يتعسف في استخدامها بحيث تكون تحت رقابة ووصاية الأمم المتحدة.
٢. تعديل الميثاق بما يسمح بمواكبة تطور وعي شعوب الأمم المتحدة بمشكلاتها وتعزيز تطلعاتها وهذا ما يحقق المصدقية والاستمرارية للنظام القائم.

ولعل هذا هو التوجه الذي ساد الذكرى الستون لقيام منظمة الأمم المتحدة، بعد سلسلة الجهود والتوجهات التي بدأت سنة ١٩٩٣، وهي السنة التي افتتح فيها الأمين العام للأمم المتحدة السابق بطرس غالي، المؤتمر العالمي المنعقد بفيينا في كلمة أشار فيها إلى ما بدى لديه من تحديات في مواجهة نظام الأمم المتحدة، حيث جاء في بعض ما قال: "... إنني أميل إلى الاعتقاد أن حقوق الإنسان بطبيعتها تلغي الفرق التقليدي بين النظام الوطني والنظام الدولي، إنها باتت تخلق نفوذية قانونية جديدة... إن مسألة العمل الدولي يجب أن تطرح عندما يتكشف أن الدولة قد أخفقت في مهمتها وتبين أنها لم تكن جديرة بالدور الموكل إليها....".

على الرغم من هذه الجهود على مستوى التطلعات التي تسمح بالمضي قدماً في إعادة تشكيل نظام الأمم المتحدة وإعطائه زخماً جديداً، إلا أن الأفكار التي طرحت حملت تطورات جديدة ابتداءً من إخراج فكرة الحرب العادلة من مفهومها الأخلاقي الثيوقراطي كفكرة "محور الشر axis of devil" إلى مفهوم أكثر واقعية وموضوعية.

وفي انتظار ما قد يأتي به المستقبل يبقى النظام القائم ضروري لضمان على الأقل حد أدنى من الشرعية والاستقرار في العلاقات الدولية.

الهوامش

1. C. f, Emmanuel DECAUX, De la guerre juste à la responsabilité de protéger, Cours de droit polycopiés, Université Panthéon-Assas, Paris II, 2005, p 02.
٢. Léon BOURGEOIS وهو الفقيه الفرنسي الذي نادي بنظرية المصالحة والتضامن الدوليين، وكان من أصحاب الأفكار التي أدت إلى نشأة عصبة الأمم.
- للمزيد حول الموضوع، تفحص الموقع،
<http://Theses.enc.Sorbonne.fr/2006/zeyer>
3. C. f, Philippe WECKEL, L'Usage Déraisonnable de la Force, In : R. G. D. I. P, N° 2003/2 pp 378,388.
4. Florence NGUYEN-ROUAULT, L'Intervention Armée en Irak et son occupation au regard du Droit International, In : R.G.D.I.P, N° 2003/4, pp 857, 861.
5. « Le droit international classique n'a jamais cherché à restreindre l'usage de la guerre. Du XVIe au XIXe siècle, les Etats apprécient librement l'opportunité de son déclenchement... »C.f, Nguyen QUOC DINH, Patrick DAILLIER, Alain PELLET, Droit International Public, 5ème éd, L.G.D.J/DELTA, 1994, p 876
٦. من الأمثلة عن عدم الاستقرار، نذكر بحالة العراق بعد احتلاله من قوات التحالف، - راجع بهذا الشأن،
- Jean-Marc SOREL, L'ONU et l'Irak : Le Vil plomb ne s'est pas transformé en Or pur, In : R.G.D.I.P, N°2004/4, pp 846, 853
٧. من الأمثلة على تفكك الوحدة السياسية للدول بفعل التدخل، نذكر حالة جورجيا بعد التدخل العسكري لفيدرالية روسيا ٠٨ أوت ٢٠٠٨، واستقلال كل من أوسيتا الجنوبية، وأبخاسيا عن جورجيا، للمزيد حول هذا النزاع، راجع،
- Olivier CORTEN, Le rapport de la commission d'enquête internationale indépendante sur le conflit en Géorgie : Quel apport au *Jus Contra Bellum* ?, In : R.G.D.I.P, N°2010/1, pp 36, 60.
8. La problématique saisie serait: L'éviction de l'utilisation de la force dans les relations internationales , entre la consolidation du principe selon les modalités édictées dans la charte des Nations Unies ce qui constitue une garantie de la stabilité des relations internationales, et la nécessité d'élargir le spectre des exceptions dans le sens qu'elles assumeraient les exigences de l'évolution naturelle du droit international.
٩. وهي ذات الفلسفة التي تأثر بها الفقيه مونتسكيو في كتابه روح القوانين ١٧٤٨، بقوله: أن حياة الدول مثل حياة الناس، فكما للناس حق القتل في حالة الدفاع الطبيعي، فإن للدول حق الحرب لحفظ بقائها...."
- راجع، د/ إبراهيم العناني، المنظمات الدولية ، دار الثقافة العربية ، طبعة ١٩٩٠ ، ص ١٣.
١٠. للمزيد راجع، بن عامر تونسي، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ٢٠٠٠ ص ٤٣.
11. Emmanuel DECAUX, Op. Cit, p 03.

١٢. ماهر عبد المنعم محمد أبو يونس، استخدام القوة في فرض الشرعية الدولية في ظل السوابق الدولية، رسالة للحصول على درجة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٢.

١٣. المادة ١٢ من عهد عصبة الأمم.

١٤. هنا تجدر الإشارة إلى تبيين المساهمة المهمة التي قدمها اتفاق بريان- كيلوغ ١٩٢٨ في مسألة تدارك الفراغات القانونية التي شابت عهد عصبة الأمم حول حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية، حيث انضمت إلى هذا الاتفاق حوالي ستون دولة، وبالنسبة إلى تلك الحقبة يعتبر هذا الرقم مرادفاً لإجماع دولي عالمي، ما سمح فيما بعد بمحاكمة مجرمي الحرب أمام محكمة نورنبرغ ١٩٤٦ استناداً إلى نصوص اتفاق بريان- كيلوغ.

- A propos du Pacte Briand-Kellogg 1928:

- C. f, Jean COMBACAU, Serge SUR, 5ème éd, Domat/ Montchrestien, 2001, p 621.

١٥. الفقرة ٦ من المادة ٠٢ ميثاق الأمم المتحدة: "تعمل الهيئة على أن تسيّر الدول غير الأعضاء فيها على هذه المبادئ بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ السلم والأمن الدولي".

- المادة ١٠٧ من ميثاق الأمم المتحدة: "ليس في هذا الميثاق ما يبطل أو يمنع أي عمل إزاء دولة كانت في أثناء الحرب العالمية الثانية معادية لأحدى الدول الموقعة على هذا الميثاق إذا كان هذا العمل قد اتخذ أو رخص به نتيجة لتلك الحرب من قبل الحكومات المسؤولة عن القيام بهذا العمل".

16. C f, Pierre-Marie DUPUY, Droit international public, 5ème éd, DALLOZ, Paris, 2000 pp 47, 48, pp 132, 133.

١٧. د/ عبد الله الأشعل، الأمم المتحدة والعالم العربي، دراسة حالة تطبيقات الجزاءات الدولية، دار شمس المعرفة، طبعة ١٩٩٤ ص ٧٦ وما بعدها.

١٨. بروتوكولي ١٩٧٧ الإضافيين لاتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩.

١٩. راجع المادة ٠١، فقرة ٠١ من البروتوكول الإضافي الأول ١٩٩٧ لاتفاقيات جنيف ١٩٤٩.

٢٠. قد وردت الإشارة لأول مرة إلى الولاية الجنائية الدولية فيما تعلق بالجرائم الإرهابية- على الرغم من عدم وجود تعريفاً جامعاً للإرهاب أو إنه بات من مهددات السلم والأمن الدوليين- بالنظام الأساسي للمحكمة الخاصة بلبنان التي أنشأت بالقرار ١٧٥٧ المؤرخ في ٣٠ مايو ٢٠٠٧ الصادر عن مجلس الأمن وتحت الفصل السابع من الميثاق حيث جاء في ديباجة نظام المحكمة: "... إنشاء محكمة ذات طابع دولي لمحكمة جميع من تثبت مسؤوليتهم عن الجريمة الإرهابية التي أودت بحياة رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري..."

- راجع بشأن النظام الأساسي للمحكمة الخاصة بلبنان الوثيقة الأممية تحت رقم s/RES/1757 (2007)

٢١. للمزيد طالع، أمل يازجي، محمد عزيز شكري، الإرهاب والنظام العالمي الراهن، دار الفكر المعاصر، دمشق ٢٠٠٢، ص ٢٤ وما بعدها.

٢٢. للمزيد، النص الأصلي للمادة ٢٢٧ من معاهدة فرساي ١٩١٩

«Pour offense suprême contre la morale internationale et l'autorité sacrée des traités»

23. Jean COMBACAU, Serge SUR, Op. Cit, pp 622, 623.

٢٤. حول كل ما تعلق بالتوصية رقم XXV/ 2625، راجع،

- Hubert Thierry, Droit et relations internationales, Montchrestien, 1984, p 548 et s.

٢٥. راجع عموماً، د/ مانع جمال عبد الناصر، القانون الدولي العام، المجال الوطني للدولة، دار العلوم عنابة، الجزائر، ٢٠١١.

- C. f, Pierre Marie DUPUY, Op. Cit, p 60.

٢٦. حول هذا النقاش، راجع عموماً.

- Mohammed BEDJAOUI, Nouvel ordre mondial et contrôle de la légalité des actes du conseil de sécurité, Ed Bruylant, 1994

٢٧. حول طبيعة هذه القواعد راجع، قرار محكمة العدل الدولية في قضية "برشلونة تراكشن" الصادر في ٠٥ فبراير ١٩٧٠.

- راجع كذلك التعليق على ذات القرار.

- Jean CHARPENTIER, Cour Internationale de Justice,- Affaire de la Barcelona Traction, Arrêt du 05 Février 1970, In: A.F.D.I, 1970, p 315.

- في نفس السياق راجع، التوصية رقم ٥٦ / ٨٣ للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها ٥٦ المتضمنة مشروع تقنين المسؤولية

الدولية عن العمل غير المشروع دولياً في قراءته النهائية ٢٠٠١، المنجز من طرف لجنة القانون الدولي أو ما بات يعرف

بمشروع Crawford إذ تنص المادة ٤٠ منه: "يسري هذا الفصل على المسؤولية الدولية المترتبة عن إخلال خطير من

جانب دولة بالتزام ناشئ بموجب قاعدة من القواعد القطعية.

- Impératives - للقانون الدولي.

- يكون الإخلال بهذا الالتزام خطيراً إذا كان ينطوي على تخلف جسيم أو منهجي من جانب الدولة المسؤولة عن أداء الالتزام".

٢٨. راجع النص الأصلي للتوصية،

- GTDIP, Grands textes de Droit International Public, Vol N°03 et 21, éd Dalloz, Paris.

٢٩. للمزيد راجع،

30. J. ZOUREK, La notion de légitime défense en droit international, In: A.I.D.I, 1975, pp 01,

80

٣٠. راجع، حول تفعيل حق الدفاع المشروع من ضمن التدابير المضادة،

- Joaquin Alcaide FERNANDEZ, Contre mesures et Règlement de différends, In: R.G.D.I.P, Tome 108/2004/2, A. Pédone , Paris , pp 356,359.

٣١. من اتفاقيات الدفاع المشترك نذكر: ميثاق بروكسل ١٩٤٨، معاهدة ريو دي جنيرو ١٩٤٨، ميثاق الأطلسي الشمالي ١٩٤٩، معاهدة حلف وارسو ١٩٥٥.

- راجع، بوزناد معمر، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٢، ص ٢٢ وما بعدها.
٣٢. للمزيد حول السلطة التقديرية لمجلس الأمن في تقرير حالة العدوان وغيرها، راجع.

- Gérard CAHIN, La notion de pouvoir discrétionnaire appliqué aux organisations Internationales, In: R. G. D. I. P, Tome 107/2003/3, pp 536, 600.
- C. f, Emmanuel DECAUX, Conseil de sécurité : des nouvelles compétences, In: L'ingérence humanitaire : vers un nouveau droit international, In: Revue mensuelle, Paris, 2006/2, p 7 et s de l'article.

٣٣. راجع، حول اعتداء إسرائيل على لبنان صيف ٢٠٠٦ والمخاض العسير الذي سبق صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ المؤرخ في ١٤ أوت (تموز) ٢٠٠٦ الذي يلزم إسرائيل بتوقيف عملياتها العسكرية، بسبب عدم موافقة الولايات المتحدة وإعطاء المهل الكافية لإسرائيل على أمل قضائها على المقاومة اللبنانية.

الموسوعة الالكترونية <http://fr.wikipedia.org>

٣٤. راجع، حول مبدأ الرضائية في الالتزام بالمعاهدات الدولية،

- د/ مانع جمال عبد الناصر، القانون الدولي العام، المدخل والمصادر، درا العلوم للنشر والتوزيع، عنابه الجزائر، ٢٠٠٥، ص ٨٩.
- راجع، من المادة ١٠ إلى المادة ١٨ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩.

- A propos du principe de l'autonomie de la volonté, C. f, M. VILLEY, philosophie de droit, Tome I, 2^{eme} éd, Dalloz Sirey, 1984, p 133.

٣٥. نص المادة ٣٩ من الميثاق: " يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو الإخلال به أو كان ما وقع عملا من أعمال العدوان...".

٣٦. تنص المادة ٤١ من الميثاق: ".... لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته.... ويجوز أن يكون من بينها: وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئيا أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية".

٣٧. حول تنوع التدابير الواردة بالمادة ٤١ من الميثاق، راجع

- د/ عبد العزيز محمد سرحان، النظام الدولي الجديد والشرعية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، طبعة ١٩٩٦، ص ٣٥ وما بعدها.

٣٨. راجع، قرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٠ (٢٠١١) المؤرخ في ٢٦ فبراير ٢٠١١، المتعلق بتوقيع عقوبات متنوعة على النظام الليبي وبعضاً من مسئوليه، الوثيقة: (S/RES/ 1970 (2011).

٣٩. بشأن التدخل العسكري الدولي في شبه جزيرة كوريا ١٩٥٠، راجع.

- قرار مجلس الأمن: رقم ٨٣ المؤرخ في ٢٧ جوان ١٩٥٠، ورقم المؤرخ في ٠٧ جويلية ١٩٥٠.

- للمزيد حول الموضوع راجع،

- Albane GESLIN , Réflexions sur la réparation de la responsabilité entre l'Organisation Internationale et ses Etats membres, In: R. G. D. I .P, Tome 109/2005/3 ,A.Pédone, Paris, pp 553, 559

٤٠. سمح التدخل الدولي بليبيا بموجب القرار ١٩٧٣ المؤرخ في ١٧ مارس ٢٠١١ بالإطاحة بالنظام القائم.

- راجع الموقع، <http://fr.wikipedia.org/24/03/2011> - من القرارات التي فعلت فيها المادة ٤٢:

• سماح مجلس الأمن باستعمال القوة في إطار تحالفات عسكرية قادتها الولايات المتحدة [كوريا ١٩٥٠ العراق/ الكويت ١٩٩٠، الصومال ١٩٩٢، هايتي ١٩٩٤].

• سماح مجلس الأمن لدول أخرى بقيادة عمليات عسكرية: - فرنسا في رواندا ١٩٩٤ / إيطاليا في ألبانيا ١٩٩٧ - / أستراليا في تيمور الشرقية ١٩٩٩ - / فرنسا في ساحل العاج ٢٠١١ - / فرنسا وبريطانيا أولا في ليبيا ٢٠١١.

٤١. فهذه الحركات أدت إلى تغيرات عميقة في فكر القانون الدولي ولكن دون أن تؤثر في الأسس التي يقوم عليها فكان مطلوباً من الهيئة الأممية كي ترفع الحظر عن استخدام القوة في هذه الحالات أن تكيف طبيعة هذا النزاع المسلح؛ هل هو نزاع دولي أم مجرد نزاع داخلي بين السلطة المستعمرة وشعوب مستعمراتها؟

لأن هذه الحركات في أغلبها كانت مصحوبة بأنواع من مظاهر العنف الداخلي والدولي اكتست في بعض الأحيان طابع الثورات الكبيرة (على غرار الثورة الجزائرية ١٩٥٤ - ١٩٦٢).

حيث تمت الإجابة على هذا السؤال بموجب التوصية XXVII/ 2918، ومن بعدها المادة ٠١ فقرة ٠٤ من بروتوكول جنيف الإضافي الأول لعام ١٩٧٧ ومنه حق الشعوب في تقرير مصيرها ومشروعية *Légitimité* العمل المسلح التي تقوده هذه الشعوب في سبيل استرجاع استقلالها وأهليتها استقبال المساعدات العسكرية الدولية، كما تقرر أن كل مساعدة تتلقاها الدولة الاستعمارية لقمع ثورات شعوب المستعمرات الطامحة إلى الاستقلال هي من قبيل المساعدة على العدوان. (توصية الجمعية العامة رقم XXII/ 2465 المؤرخة في ٢٠/١٢/١٩٦٨، التوصية رقم ٢٩١٨ لعام ١٩٧٢).

- للمزيد، راجع:

- Antonio CASSESSE, *Le Droit International dans un Monde Divisé*, éd Berger- Levrault, Paris, 1986, pp 85, 90.
- Nguyen QUOC DINH, Patrick DAILLIER, Alain PELLET, *Op. Cit*, pp 888, 889.
42. Jean COMBACAU, Serge SUR, *Op. Cit*, p 631.
- 43- W.M. RAISMAN, *In defense of world public order*, In: A.J.I.L, Vol 95, 2001, pp 833, 835.
- 44- J.CHARNEY, *The use of force against terrorism and international law*, in, A.J.I.L, Vol 95, 2001, pp 835, 839.
- 45- Thomas FRANK, *Terrorism and right of self-defense*, In: A.J.I.L, Vol 95, 2001, pp 839, 843.
- 46- O.CORTEN & F.DUBUISSON, *Opération « Liberté immuable » : une extension abusive du concept de légitime défense*, In: R.G.D.I.P, Tome 106/2002/1, p 53 et s.

٤٧- للمزيد حول مشروعية الحرب على أفغانستان، راجع

- O.CORTEN & F.DUBUISSON, *Op. Cit*, p 53, p 54.

٤٨- وجبت الإشارة هنا أن المصطلح العربي لعدم التدخل يقابله في اللغة الفرنسية مصطلحان مختلفان في الدلالة والآثار، وهما:

• non-ingérence: ويقصد به عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

• non-intervention: ويقصد به التزام كافة الدول باحترامها الاختصاصات التي تمارسها الدولة على إقليمها على وجه استثنائي.

• ويختلف المفهومان من حيث طريقة التدخل فبالنسبة للأول فهو يسلك سبيل غير السبيل العسكري أما الثاني فالطابع العسكري هو ميزته الأساسية.

- للمزيد، راجع

- - Emmanuél Décaux, *Sécurité et coopération en Europe*, Collection « retour aux textes », La documentation Française, 1993, p 46.

49-A propos de la notion de l'intervention sollicitée, et l'intervention d'humanité -C.f, Pierre Marie DUPUY, *Droit international public*, *Op. Cit*, p108.

50-idem, p 109.

٥١- د/ حسام أحمد محمد هندراوي، التدخل الدولي الإنساني، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون سنة، ص ٤٣.

٥٢- بكر إدريس، مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٩٠، ص ص ٢١، ٤٦.

٥٣- د/ مصطفى كامل شحاته، الاحتلال الحربي وقواعد القانون الدولي المعاصر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٩٨١، ص ٩٢، وما بعدها.

٥٤- المرجع نفسه، ص ٩٣ وما بعدها.

55- Olivier PAYE, *Sauve qui veut, Le droit international face aux actions humanitaires* Bruylant, Bruxelles, 1996, pp 10, 12.

٥٦ - حول تدخل الحلف الأطلسي في كوسوفو ١٩٩٩ بدون تفويض من مجلس الأمن راجع،

- M. KOHEN, L'emploi de la force et la crise du Kosovo : vers un nouveau désordre juridique international, In: R.B.D.I, 1999, p 133 et s.

57- A propos de La commission internationale de l'intervention et de la souveraineté des Etats, -C.f, Laurence BOISSON DE CHAZOURNE, Luigi CONDORELLI, De la « Responsabilité de protéger », ou d'une nouvelle parure pour une notion déjà bien établie, In: R.G.D.I.P, Tome CX/2006, pp 12, 13.

58- C.f, Cour International de Justice, Recueil des arrêts, Avis consultatifs et Ordonnances (1947-1989), leyden, A.W.Sijthoff/C.I.J- Arrêt du 27 juin 1986, portant sur Les activités militaires et paramilitaires au Nicaragua. (Nicaragua vs United States), p 14, p 15.

59- Thomas FRANK, Recourse to force, State action against threats and armed attack, Cambridge, Cambridge University Press, 2003, pp 140 and further on.

٦٠ - راجع قرار مجلس الأمن رقم ٤٨٧ الصادر في ١٩ جوان ١٩٨١.

- راجع توصية الجمعية العامة رقم XXVII/36 بشأن إدانة الغارات الجوية الإسرائيلية ضد المفاعل النووي العراقي.

- C. f , D'Amato, Israeli's air strike upon the Iraqi nuclear reactor, In: A.J.I.L., Vol 77, 1983, pp 584 and further on.

٥٧ - للمزيد راجع، د/ محمد خليل الموسى، المرجع السابق، ص ١٢٩.

61- C. f, Emmanuel DECAUX, Les nouvelles menaces contre la paix et la sécurité internationale, In: Société Française pour le droit international, A.Pédone, Paris, 2004, pp 35, 36.